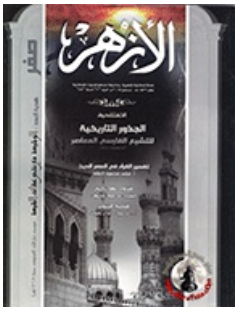

## الإسلام و تحديد النسل

پدیدآورنده (ها) : الشرقاوی، محمود

میان رشته ای :: نشریه الازهر :: السنة الخامسة و الثلاثون، رجب ۱۳۸۳ - الجزء ۵

صفحات : از ۵۴۵ تا ۵۵۰

آدرس ثابت : https://www.noormags.ir/view/fa/articlepage/446033

تاریخ دانلود : ۱۴۰۲/۰۹/۲۳

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسـلامی (نور) جهت ارائـهٔ مجلات عرضه شده در پایگاه، مجوز لازم را از صاحبان مجلات، دریافت نموده است، بر این اساس همه حقوق مادی برآمـده از ورود اطلاعات مقالات، مجلات و تألیفات موجود در پایگاه، متعلق به "مرکز نور" می باشد. بنابر این، هرگونه نشـر و عرضه مقالات در قالب نوشتار و تصویر به صورت کاغذی و مانند آن، یا به صورت دیجیتالی که حاصل و بر گرفته از این پایگاه باشد، نیازمند کسب مجوز لازم، از صاحبان مجلات و مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) می باشد و تخلف از آن موجب پیگرد قانونی است. به منظور کسب اطلاعات بیشتر به صفحه قوانین و مقررات استفاده از پایگاه مجلات تخصصی نور مراجعه فرمائید.

## عناوين مشابه

- الإسلام و تحديد النسل
- على ذكر فتوى: تحديد النسل و آثاره الصحية و الاجتماعية و الدولية
- مسألة تحديد النسل و أثرها الاجتماعى و البيولوجى و ما لقيه أصحابها من مقاومة و اضطهاد
- الفتوة فى اللغة و كتب الأدب و حياة الفتيان فى الجاهلية و عصور الإسلام (نقص فواميس اللغة العربية و قصورها عن تحديد المعانى)
- تحديد النسل و التعقيم - القسم الاول
- الإسلام و تحديد الملكية
- تحديد نصاب المهر فى الإسلام، دراسة فى الإمكان و المشروعية
- تحديد النسل: الترغيب فى النكاح و بيان مقاصده
- قرار هيئة كبار العلماء رقم ۴۲ و تاريخ ۱۳ / ۴ / ۱۳۹۶ ه بشأن منع الحمل و تحديد النسل
- تحديد النسل فى الشريعة الإسلامية (قراءة فقهية و حقوقية)

www.noormags.ir

# الاسلام وتحديد النسل

للأستاذ محمـــود الشرقاوى

هل أسميها ، كما يفعل بعض المثقفين من الكلمات الحاسمة الواضحة ، مشكلة « تنظيم النسل ؟ ... » ، أم أسميها باسمها الحقيق الحاسم : « تحديد النسـل ؟ ... » ، إنى أوثر الحسم والصراحة ، ولو كانا بعيدين عن الإشفاق والدبلوماسية .

هى مشكلة ، ما فى ذلك شك ، مشكلة حادة تشمل العالم كله بوجه العموم . ووطننا : الجمهورية العربية المتحدة ، بوجه الخصوص . ولكى ندرك وجه الحدة فى هـذه المشكلة ، من الوجهة العالمية ، نذكر أن حلقة دراسية أقيمت فى كاليفورنيا ، بالولايات المتحدة الأمريكية ، لدراسة زيادة النسل فى العالم ، فحذر العلمـــاء البريطانيون والأمريكيون المشتركون فيها من « الخطر الداهم الذى يتهدد البشرية نتيجة الزيادة المطردة الرهيبة فى عدد السكان » .

وقال العالم النووى ( هاريسون براون ) : إن سكان الولايات المتحدة سيزيدون إلى مليار نسمة فى منتصف القرن القادم ، وقال الفيلسوف الكبير ، ألدوس هاكسلى : إن التقدم التكنولوجى « العلمى » لن يكفى لمواجهة مشكلة تزايد السكان إلا « بكارثة [1] » ، أو معجزة ، وقدر أن عدد سكان العالم سيرتفع إلى ستة مليارات نسمة فى نهاية هذا القرن ، وأكد ضرورة إقناع الرجال والنساء فى العالم كله بضرورة تحديد النسل .

وكلمات « الخطر الداهم » ، و « المعجزة » ، و « الكارثة » فى السطور السابقة ليست من عندى . بل هى أوصاف جرت على لسان هؤلاء العلماء الكبار .

ومن دلائل الإدراك العام لهذه المشكلة العالمية أن الوكيل المساعد لشئون المنظمات الدولية بالولايات المتحدة تقدم بمشروع دولى لتحديد النسل . وفى هذا المشروع إحصاء يقول : إن سكان العالم تضاعفت نسبة زيادتهم السنوية عما كانت فى سنة ١٩٤٥ .

---

(١) يقصد بالكارثة حرباً ذرية تقتل مئات الملايين من البشر .



www.noormags.ir

وعند مناقشة هذا المشروع فى هيئة الأمم المتحدة ظهر كثير من الحقائق المفزعة عن تزايد السكان ومستوى حياة الناس فى كثير من بلاد العالم : من هذه الحقائق أن الدول « الغير النامية » تفوق فيها نسبة الزيادة عن مثلها فى الدول المتقدمة بنحو ٧٠ فى المائة . وهذه الدول الغير النامية لا تستطيع - بحكم أوضاعها وثروتها - إعاشة هذه الملايين الكثيرة من سكانها ومواليدها عيشة معقولة ، بل تكاد تعجز عن استبقاء الحياة لهؤلاء المواليد .

ومن هذه الحقائق ما أبدته كثير من الدول نحو المشكلة ، حيث ترى هذه الدول : ( أن سرعة تزايد السكان قد ترتبت عليها مشاكل خطيرة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأنه لابد من اتخاذ إجراء عاجل لعلاج هذه المشكلة ) .

ومن دلائل الإدراك لهذه المشكلة أيضا ذلك الكتاب الذى أصدره فى السنة الماضية العالم الإيطالى : « كارلو تشيبولا » تحت اسم : « التاريخ الاقتصادى لسكان العالم » . ومن الحقائق المعروفة التى أفادمنها هذا الكتاب فى إقرار وجهة نظره أن الثورة الصناعية أدت إلى الانخفاض المستمر فى نسبة الوفيات بين الأطفال فى الفترة ما بين سنتى ١٩٠٠ و ١٩٥٠ . وبناء على ذلك زاد عدد السكان زيادة فاحشة تصل إلى درجة الخطر على الجنس البشرى كله . وهذا الانخفاض المستمر فى نسبة عدد الوفيات لم يعد قاصراً على الدول الصناعية المتقدمة : « فالدول الزراعية أيضا أصبحت تحصل على أحدث الأدوية والخبرات الفنية والعلمية ، مما أدى إلى خفض نسبة الوفيات بينما نسبة المواليد ما زالت على ما هى عليه ، ويسمى الأستاذ كارلو تشيبولا هذه الظاهرة المزدوجة « بالانفجار السكانى » ويضرب لذلك الأمثال فيقول : « ... فى سيلان تم القضاء على بعوض الملاريا فيما بين سنتى ١٩٤٥ - ١٩٥٢ مما أدى إلى خفض نسبة الوفيات من ٢٢ إلى ١٢ فى الألف ، بل إنه فى عام واحد : « ١٩٤٦ - ١٩٤٧ » انخفضت هذه النسبة من ٢٠ إلى ١٤ فى كل ألف . وهنا تظهر أهمية تحديد النسل . ذلك لأنه من المستحيل رفع مستوى المعيشة لمثل هذا الشعب إذا استمرت زيادة السكان فيه بأسرع من تطور وسائل الإنتاج » (١) .

وفى وطننا العربى ، وبخاصة الجمهورية العربية المتحدة ، نجد هذه المشكلة قائمة حادة ، فقد أثبتت الإحصاءات أن عدد السكان فيها

---

(١) الترجمة عن كتاب الأستاذ « كارلو » للأستاذ رجائى نجيب .

www.noormags.ir

زاد خلال السنوات العشر الأخيرة بمتوسط نصف مليون فرد فى كل سنة : كان سكان الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٥٢ واحداً وعشرين مليونا ونصف المليون ، فأصبحوا فى سنة ١٩٦١ قريباً من سبعة وعشرين مليونا .!

ويتنبأ الإخصائيون بأن الزيادة فى السنوات العشر القادمة ستكون بمتوسط مليون نسمة فى كل سنة . ! وأن سكان الجمهورية يصلون بعد سنتين إلى تسعة وعشرين مليونا وثلث المليون ، وفى سنة ١٩٧٠ إلى تسعة وثلاثين مليونا ونصف ..! وفى سنة ١٩٧٥ يصل تعدادهم إلى خمسة وأربعين ونصفا ..! وفى سنة ١٩٨٥ يكون سكان جمهوريتنا اثنين وخمسين مليونا ونصف المليون .

## الكم والكيف :

وهذه الملايين الكثيرة التى يتوقع ، أو يقرر الإخصائيون أن يصل إليها سكان جمهوريتنا العربية فى هذا الزمن القصير - وهو قصير جداً بالنسبة لحياة الأمم - هذه الملايين الكثيرة لم يكن يضيرنا ، بل لعله كان خيراً لنا ، أن تضمها جمهوريتنا لو أنها تجمع إلى جانب هذا « الكم » الكثير « كيفا » معقولا فى صحته وثقافته ومستوى الحياة التى يحياها . بل لو أنه يجد احتمالا معقولا لاستبقاء حياته واستنقاذها من الموت المبكر وسطوة المرض والحرمان من الغذاء الكافى والرعاية الضرورية . بله فرص الصحة والقوة والحياة المكتملة السعيدة الهانئة والعمر الطويل والثقافة التى لابد أن ينالها فى حياتنا المعاصرة كل إنسان : « فنسبة الوفيات فى البلاد الزراعية ما زالت أعلى مما هى عليه فى البلاد الصناعية حتى يومنا هذا . ففى الوقت الذى نجد فيه أن نسبة الوفيات فى البلاد الصناعية أقل من ١٥ فى الألف نجد أنها فى بلد زراعى كالهند مثلا ١٢٧ فى الألف ، وذلك سنة ١٩٥٠ » . وقد أشير شىء من هذه الأحاديث والأرقام فى « مؤتمر الميثاق الوطنى » الذى عقد بالقاهرة فى ربيع هذا العام .

العبرة ، إذن ، فى سعادة الفرد واستقرار الأسرة وسلامة الدولة وقوتها ورخائها ليس بالكم ، بل بالكيف : ففى إحصاء أصدرته هيئة الأمم المتحدة عن سنة ١٩٦٢ أن أعلى نسبة للولادة فى العالم توجد فى « ساحل العاج » وأقل نسبة توجد فى السويد من شمال أوربا ، ولا يمكن أن يقال إن الفرد والأسرة والدولة فى الأولى أكثر سعادة واستقراراً وسلامة وقوة ورخاء منها فى الثانية .

www.noormags.ir

وكانت فى الهند ملايين تسد عين الشمس ، كما يقول المثل ، ومع ذلك رأيناها إلى عهد قريب قبل أن تحقق استقلالها ، يحكمها بضعة آلاف من دولة لا يقرب عدد سكانها من خمسين مليونا .

* * *

هذا وجه المسألة ، أو المشكلة ، الواضح المثير الذى يدركه وينذر به العارفون .

ولكن المسألة لها وجه آخر يمثل الناحية الدينية ، أو الفقهية ، التى تتحكم فى مدارك الملايين من أبناء الوطن العربى حيال هذه المشكلة . والتى نجد مداركهم بسببها مدارك خاطئة . وقدرتهم حيال أوضاعهم الخاصة وأوضاع أسرهم قدرة عاجزة أو مشلولة .

وقد أحسست صرامة هـــذا الإدراك الخاطئ العوق وقسوته من قضية أسرة دعيت لمناقشتها فى التلفزيون العربى : تتلخص القضية فى مشكلة من هذا النوع تهدد سلامة الزوج والزوجة وستة من أولاد لا يستطيع أبوهم أن يربح فى كل شهر أكثر من اثنى عشر جنيها ، وتجد الأسرة كلها من جهد الحياة وسطوة الحرمان والقلق ما جعل الرجل وزوجه يضيق صدراهما بحياتهما وبأولادهما ، فلما سألت الزوجة : لماذا لا تكتفيان بأولادكما الستة . ؟ . هل يمانع زوجك فى ذلك . ؟ . قالت : كلا ، بل نحن متفقان على ذلك ، ولكن : « العلماء قالوا حرام » .

وهنا جوهر المسألة الذى نعالجه فى هذا المقال ، والذى جعلنا نصف هذه المشكلة بأن أساسها الجهل ، فلو كانت هذه الزوجة وزوجها يعرفان حكم شريعة الإسلام الحق فيها لما ضاقت بهما الحياة كل هذا الضيق ، هذا الضيق الذى أوقعهما وأسرتهما فيه حكم الفقهاء لا حكم الله . أو حكم بعض الفقهاء الغير الفاهمين ، هذا البعض من الفقهاء الذين لا يفقهون أوضاع الحياة المعاصرة ومشاكلها ، ولا يفقهون سعـــة الشريعة ومرونتها ومطاوعتها .

ولو أن هؤلاء الفقهاء فقهوا شريعة الإسلام كما فقهها الشاطبى حين يقول : ( إنا وجدنا الشارع قاصداً لصالح العباد ، والأحكام العادية تدور معه حيثما دار ، فترى الشىء الواحد يمنع فى حال لا تكون فيه مصلحة ، فإذا كان فيه مصلحة جاز ) [1] ولو أنهم تمثلوا قول النبى عليه السلام : ( إن هذا الدين يسر لا عسر ، وما شادّ هذا الدين أحد إلا غلبه ) .

---

(١) الموافقات للشاطبى : ص٢١٣ من الجزء ٢ « السلفية ١٣٤١ » .

www.noormags.ir

لو أنهم فقهوا هذا وفقهوا أن الله قد : « خلق السبت للإنسان وليس الإنسان للسبت » ، كما هى آية الإنجيل ، لسعد الآلاف والملايين من المسلمين بحياتهم وحياة أسرهم وأولادهم .

* * *

تناكحوا تناسلوا :

يستند دعاة : « هذا حرام » من الفقهاء غير الفاقهين إلى حديث النبى عليه السلام : ( تناكحوا تناسلوا فإنى مباه بكم الأمم يوم القيامة ) ، وزاد بعضهم : ( حتى بالسقط ) ، ومع أن هذا الحديث لا يحرم تنظيم ، أو « تحديد » النسل فإن إسناده ضعيف (١) .

وهذا الحديث الذى يردده القوم لم يمنع كباراً من العلماء أن يفتوا بجواز التوقف عن النسل فى حالات كثيرة ، منها عسر النفقة ومشقة الحياة والسعى على الرزق ، ومنها الخوف على صحة الزوجة ، بل منها خوف المرأة على جمالها . . ! ولو كان الآباء قادرين على نفقة أولاد آخرين .

كانت الوسيلة الوحيدة المعروفة لمنع الحمل فى عصر النبى عليه السلام هى « العزل » - أى أن يعزل الرجل ماءه عند المباشرة -

وفى جواز هذا العزل وردت أحاديث صحيحة (*) ، من ذلك حديث رواه أبو سعيد الخدرى : أنه وجماعة من الصحابة سألوا النبى عليه السلام عن العزل فقال : ( لا عليكم ألا تفعلوا ما كتب الله خلق نسمة هى كائنة إلى يوم القيامة إلا ستكون ) (١) .

ومن ذلك حديث جابر رضى الله عنه : ( كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والقرآن ينزل ) .

وقد روى ابن القيم أن رخصة منع الحمل قال بها عشرة من الصحابة ذكر أسماءهم : والإباحة مذهب الشافعى ومالك وأهل الكوفة والحنابلة ، عند « خوف الضرر » أو عند « الحاجة » ، كما يقول الحنابلة .

أما إباحة المنع عند خوف المرأة على جمالها ، كما أشرنا ، فقد ذكره الغزالى فى الإحياء ، ذكر أسبابا للمنع ، منها الحاجة ومشقة الحياة ، ثم قال : ( من الأسباب الداعية للعزل : استبقاء المرأة وسمتها لدوام التمتع » (٢) .

---

(١) انظر إحياء علوم الدين للغزالى ، ص ٧٠ من الجزء ٢ « الحلبى » .

(*) راجع فصل « المرأة والأسرة » من كتابنا « تقويم الفكر الدينى » .

(١) ص : ١٥٨ من صحيح مسلم ، الجزء ٤ « باب حكم العزل » وفى هذا الباب أحاديث أخرى .

(٢) ص ٤٨ الجزء ٢ « دار الكتب العربية » .

www.noormags.ir

والغزالى حين يجعل من الأسباب التى تبيح تحديد النسل : « استبقاء سمنة المرأة » إنما يقصد ، بلا شك ، الإبقاء على جمالها ، لأن سمنة الجسم فى ذلك الوقت كانت من مميزات الجمال ومقاييسه عند المرأة والرجل .

وإذا كان « العزل » هو الوسيلة الوحيدة التى كان يعرفها المسلمون على عهد النبى ولم يمنع ممارستها ، فإذا ظهرت فى عصرنا أو فى غيره وسائل أخرى يقرر الأطباء أنها لا تضر المرأة ولا الرجل وتحول دون البويضتين أو تفسد عمل إحداهما - مما يمنع تخلق الجنين وتكوينه - فلا شك فى أن حكم العزل ينسحب على هذه الوسائل أيضا . بل إنها أحق منه بالإباحة لأن بعض الأزواج والزوجات يتضرر من العزل .

إياكم وكثرة العيال :

وآخر ما نذكره ونذكر به هؤلاء القوم أثر عن صحابى جليل القدر ، كان من كتاب الوحى للنبى عليه السلام ، « ينهى » عن كثرة الإنجاب إذا كانت المصلحة فى ذلك : ( ... عن ذاخر المعافرى أنه شهد صلاة الجمعة ... فأقام المؤذنون الصلاة ، فقام عمرو ابن العاص على المنبر فرأيت رجلا ربعة ... فحمد الله وأثنى عليه حمداً موجزاً . فسمعته يحض على الزكاة وصلة الأرحام ويأمر بالاقتصاد و « ينهى » عن الفضول وكثرة العيال ، وقال فى ذلك : ( يا معشر الناس ، إياكم وخلالا أربعة فإنها تدعو إلى النصب بعد الراحة ، وإلى الضيق بعد السعة ، وإلى المذلة بعد العزة : إياكم ( وكثرة العيال ) ، وإخفاض الحال ، وتضييع المال ، والقيل بعد القال ... إلخ ) [1] .

وقد قرأت وأنا أكتب الصفحة الأخيرة من هذا المقال أن وزير الصحة يعد مشروعا ضخما : « لتحديد النسل على مستوى المجتمع كله فى الجمهورية العربية المتحدة » ، إدراكا منه بمدى الخطورة التى تتعرض حياتنا ويتعرض لها مجتمعنا من الإباحة والإطلاق .

وقد قال الرئيس جمال عبد الناصر كلمة حق فى « مؤتمر الميثاق الوطنى » الذى ناقش هذا الموضوع من قبل . هذه هى الكلمة : « إن تحديد النسل لا يمكن أن يفرض بقانون » .

وهنا يبدو واجبنا - نحن رجال الدين - واضحا ملحا . فإن مشكلتنا هذه ، كما قلنا ، أساسها الجهل ؟

محمود الشرقاوى

---

(١) فتوح مصر وأخبارها لابن عبد الحكم ص ٢٣٩ طبع ليدن ١٩٢٠ ، والنجوم الزاهرة فى أخبار ملوك مصر والقاهرة ص ٧٢ - ٧٤ الجزء ١ « دار الكتب المصرية » .

www.noormags.ir